



العلاقات الاقتصادية العراقية – الايرانية وأثرها على الميزان التجاري العراقي: دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الإميل: zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

الملخص

تعد موضوعات العلاقات الاقتصادية والتجارية من المواضيع الهامة في الاقتصاد الدولي، وبالأخص تحليل موضوع الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، اذ ان اختيار هذا الموضوع لم يكن اعتباطاً، وانما املته اعتبارات موضوعية عديدة، اهمها تحليل اثار التبادل التجاري مع ايران على الميزان التجاري العراقي، اذ ان الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلال هيكل مزمع مع ايران الناجم عن ضعف الناتج المحلي الاجمالي، وتوسع الطلب المحلي على الاستيرادات من ايران، مع تذبذب سعر صرف الدينار العراقي وتذبذب الاستقرار السياسي في العراق، وبالتالي اعتماد العراق على دول محدودة لإقامة علاقات تجارية معها ومن ضمنها ايران، وبالتالي عدم توسيع وتنويع الشركاء التجاريين، لذا ضرورة تبني سياسة اقتصادية واضحة لغرض تقليل الاعتماد على الواردات الايرانية من خلال دعم الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع مصادر الاستيراد، وتفعيل الاتفاقيات التجارية بشكل متوازن بما يحقق فائض في الميزان التجاري العراقي، والذي ينعكس ايجابا على الاقتصاد العراقي.



Iraqi-Iranian economic relations and their impact on the Iraqi trade

balance: An analytical study for the period (2004-2022)

Dr.ZAINALABDEEN MOHAMMED A

Work Place: Al-Mustansiriya University

zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

ABSTRACT

Economic and trade relations are among the most important topics in international economics, especially the analysis of the trade balance in the Iraqi economy, the choice of this topic was not arbitrary, but rather dictated by numerous objective considerations, the most important of these is analyzing the effects of trade with Iran on the Iraqi trade balance, as the Iraqi trade balance suffers from a chronic structural imbalance with Iran resulting from weak GDP, expanding domestic demand for imports from Iran, fluctuations in the Iraqi dinar exchange rate, and political instability in Iraq, Consequently, Iraq's reliance on a limited number of countries for trade relations, including Iran, and its failure to expand and diversify its trading partners, necessitates the adoption of a clear economic policy to reduce dependence on Iranian imports by supporting the gross domestic product, Diversifying import sources and activating trade agreements in a balanced manner to achieve a surplus in the Iraqi trade balance, which will positively impact the Iraqi economy.

الكلمات المفتاحية: (الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، الاستقرار السياسي)

key words:

(Trade Balance, gross domestic product, Political Stability)

المقدمة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران تطوراً كبيراً منذ عام ٢٠٠٤ بعد التغيير السياسي

الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ونتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق

التي ادت الى انفتاح اسواقه امام الاستيرادات وبالأخص مع دول الجوار، ومن ضمنها ايران التي تعد



احد اهم الشركاء التجاريين للعراق، اذ توسعت صادراتها الى السوق العراقية وبالأخص في مجالات السلع الاستهلاكية، مما انعكس ذلك في تغيير آلية الميزان التجاري العراقي من خلال حجم الصادرات والاستيرادات، لذا يمكن دراسة هذه العلاقة الاقتصادية وتحليل أثرها الواقعي على الميزان التجاري العراقي خلال السلسلة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، من خلال تحليل بيانات رسمية ونموذج قياسي يحدد اتجاه العلاقة وقوتها.

١- اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث من بيان العلاقات الاقتصادية الدولية بين العراق وايران، والمتمثلة بالتدفقات التجارية من صادرات واستيرادات وانعكاس ذلك على الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، مع بيان اختلالات البنية التجارية بسبب العجز التجاري في الميزان، فضلا عن بيان اثر الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والاستقرار السياسي على الميزان التجاري العراقي.

٢- هدف البحث: يهدف البحث الى:

- تحليل تطور التبادل التجاري بين العراق وايران خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
- قياس اثر الاستيرادات العراقية من ايران والصادرات العراقية الى ايران على الميزان التجاري العراقي لفترة الدراسة.
- دراسة العوامل المؤثرة في العجز التجاري مع ايران.
- تقديم استنتاجات وتوصيات اقتصادية دولية لدعم تحسين الميزان التجاري العراقي.



٣- مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والمتمثلة بالتدفقات التجارية مع ايران للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، لذا يمكن ان نطرح في مشكلة البحث سؤال مركزي هو:

(الى أي مدى أثرت العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران في الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)؟ ومن خلال السؤال المركزي نطرح مجموعة تساؤلات فرعية هي:

- كيف تطور حجم التبادل التجاري بين العراق وايران خلال فترة الدراسة؟
- ما العوامل التي ساهمت في زيادة الاستيرادات العراقية من ايران مقارنة بالصادرات؟
- هل كان للعلاقات الاقتصادية بين البلدين أثراً مباشراً في تعميق العجز التجاري العراقي؟
- ما اهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر هذا الاثر؟

٤- فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من (ان هنالك علاقة اقتصادية ذو دلالة احصائية (طردية موجبة) بين (الصادرات العراقية الى ايران، الناتج المحلي الاجمالي العراقي، سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، الاستقرار السياسي في العراق) كمتغيرات مستقلة مع الميزان التجاري العراقي كمتغير تابع، في حين ان هنالك علاقة اقتصادية ذو دلالة احصائية (عكسية سالبة) بين الاستيرادات العراقية من ايران كمتغير مستقل والميزان التجاري العراقي كمتغير تابع للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٥- منهجية البحث: اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي وتحليل البيانات في الدراسة النظرية ودراسة الواقع، في حين تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل



الاحصائي والاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية - التجارية بين العراق وايران، وذلك

لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

٦- حدود البحث:

أ- البعد المكاني: الاقتصاد العراقي/ الاقتصاد الايراني.

ب- البعد الزمني: للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

المبحث الاول: التحليل المفاهيمي والنظري للدراسة

المطلب الاول: مدخل مفاهيمي ونظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

يشير اصطلاح العلاقات الاقتصادية الدولية الى الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي في إطار المعاملات والمبادلات السلعية والخدمية عبر اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول التي تساهم في تنظيم تلك العلاقات، وقد تطورت اشكال العلاقات الاقتصادية واسلوب ادارتها عبر المراحل التاريخية كافة، مروراً بالاقتصاد البدائي الذي عرف التبادل والتعامل الدولي مع عملية الانتاج، ومع ممارسة التخصص وتقسيم العمل بين الافراد والجماعات لا سيما بعد الثورة الصناعية اتسع نطاق العلاقات الاقتصادية بين الدول، اذ تجاوزت اثارها الناحية الاقتصادية لتعانق فضاءات الامن والاستقرار الاقليمي والدولي، فكلما تعمقت العلاقات الاقتصادية بين الدول تحسنت الظروف السياسية والامنية في العالم، الامر الذي يؤدي الى تقليل الحروب وتخفيف حدة الازمات الدولية^(١).

تنقسم العلاقات الاقتصادية الى (محلية ودولية)، وبطبيعة الحال سواء كانت العلاقات الاقتصادية على الصعيد المحلي ام الدولي فهي مبنية على اساس تحقيق المكاسب والمنافع للأطراف الداخلة في عملية

(١) الدكتور علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، ط١، ٢٠١٤، ص٢٧.



المتاجرة، كما ان كلا النشاطين يفترض ان يثمر عن تراكم رأس المال، لذا من حيث الاساس لا تختلف دوافع العلاقات الاقتصادية الدولية عن نظيرتها المحلية سواء كانت على شكل انتقال سلع ام عناصر انتاج، الا ان هنالك ثمة فروق جوهرية وواضحة بين العلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية وهي (اختلاف عملات الدول المتاجرة، اختلاف السياسات التجارية بين الدول، الصعوبة النسبية في انتقال عوامل الانتاج، اختلاف البيئة الاجتماعية والعادات والتقاليد، اختلاف النظم السياسية)، اذ تنعكس هذه الفروقات على شكل كلف تدخل في حساب سعر السلعة او العنصر الانتاجي او الخدمة^(١).

المطلب الثاني: التحليل المفاهيمي والنظري للميزان التجاري

يعد الميزان التجاري احدى اهم مكونات ميزان المدفوعات*، ويقصد به، جميع البنود المادية الخاصة بحركة السلع من صادرات واستيرادات لبلد ما مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتسجل صادرات السلع في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كونه يؤدي الى زيادة ايرادات الدولة، في حين تسجل استيرادات السلع في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، كونه يزيد مدفوعات الدولة الى العالم الخارجي، وتتمثل قيمة الميزان التجاري في الفرق بين قيمة الصادرات السلعية واستيراداتها، فاذا كانت الصادرات السلعية اكبر من الاستيرادات فان الميزان التجاري في حالة فائض (موجب) والعكس في حالة عجز (سالب)، اما اذا كانت الصادرات السلعية تعادل الاستيرادات فان الميزان التجاري في حالة توازن^(٢).

(١) أ.د. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي-النظرية والتطبيقات، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٨، ص١٧-٢٠.

* يمكن تعريف ميزان المدفوعات على انه (السجل الاساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد اجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ينظر: الدكتور علي حاتم القريشي، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢) عمر احمد محمد بابا- عامر سامي منير، اثر صدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت، المجلد ٢٠، العدد ٦٥، ٢٠٢٤، ص١٩٧.



يضم الميزان التجاري المعاملات المنظورة (السلع)، وهناك جزء اخر وهو المعاملات غير المنظورة (الخدمات)، أي صادرات واستيرادات الخدمات، والاثتان هما ضمن الحساب الجاري الذي يعتبر ضمن هيكل ميزان المدفوعات الدولية، وان ميزان الخدمات يخضع لنفس قاعدة الميزان السلعي من ناحية الدائن والمدين والفائض والعجز^(١).

مما تقدم اعلاه، هنالك اختلاف في تحديد محتويات الميزان التجاري، فهناك من يرى بأنه يمثل الصادرات والواردات المنظورة أي السلع فقط، في حين يرى الفريق الاخر بأنه يتضمن كل ما هو منظور وغير منظور أي السلع والخدمات من المبادلات الدولية التي تتم عبر الحدود، وعموماً يعتبر الميزان التجاري المؤشر الذي يعكس الوضع (المالي - التجاري) للدولة من حيث ما يظهره من فارق قيمة تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي متمثلة بصادراتها واستيراداتها سواء كانت المنظورة وغير المنظورة^(٢)، وهناك الكثير من العوامل المؤثرة في الميزان التجاري منها (الناتج المحلي الاجمالي، اسعار الفائدة، سعر صرف العملة المحلية مقابل الاجنبية، نسب التضخم والبطالة، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي، ايرادات الموارد الطبيعية ومن ضمنها النفط الخام).

المبحث الاول: تحليل واقع التجارة والميزان التجاري بين العراق وايران

سنوضح في هذا المبحث واقع الميزان التجاري في العراق، والعلاقة التجارية بين العراق وايران للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، وذلك للتعبير عن العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدين (محل الدراسة)، وذلك من

(١) أ.د. هجير عدنان زكي أمين، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

(٢) م.د عبد القادر نايف تايه، تأثير الميزان التجاري في القوة الاقتصادية لدول التوازن الاستراتيجي العالمي أنموذجاً أمريكا، روسيا، الصين، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية، العدد (٢٧)، ٢٥-١-٢٠٢٥، ص ٢٩٨.



خلال جدولين، الاول: يتضمن واقع الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للعراق، والجدول الثاني يتضمن الصادرات والاستيرادات بين العراق وايران.

المطلب الاول: تحليل واقع الميزان التجاري العراقي

سنوضح في هذا المطلب واقع الصادرات والاستيرادات العراقية مع العالم الخارجي وتحليل الميزان

التجاري العراقي لفترة الدراسة وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %	الاستيرادات (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %	الصادرات (مليار دولار)	الفترة الزمنية
-2.82	---	23.43	---	20.61	٢٠٠٤
-3.53	31.20	30.74	32.02	27.21	٢٠٠٥
8.09	-18.15	25.16	22.20	33.25	٢٠٠٦
15.73	-0.44	25.05	22.65	40.78	٢٠٠٧
25.8	61.44	40.44	62.43	66.24	٢٠٠٨
0.12	8.48	43.87	-33.59	43.99	٢٠٠٩
12.39	-3.78	42.21	24.12	54.60	٢٠١٠
30.96	22.13	51.55	51.12	82.51	٢٠١١
33.59	23.06	63.44	17.60	97.03	٢٠١٢
27.97	2.62	65.10	-4.08	93.07	٢٠١٣
20.33	5.41	68.62	-4.43	88.95	٢٠١٤
-0.94	-14.75	58.50	-35.29	57.56	٢٠١٥
2.72	-24.53	44.15	-18.57	46.87	٢٠١٦
15.08	9.67	48.42	35.48	63.50	٢٠١٧
35.93	17.39	56.84	46.09	92.77	٢٠١٨
16.62	27.16	72.28	-4.17	88.90	٢٠١٩
-4.06	-24.93	54.26	-43.53	50.20	٢٠٢٠
27.55	-6.54	50.71	55.90	78.26	٢٠٢١



58.32	37.32	69.64	63.51	127.96	٢٠٢٢
-------	-------	-------	-------	--------	------

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي من خلال الارتباط بالموقع:

[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

يتضح من الجدول (١)، ان الصادرات والاستيرادات العراقية في حالة تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، وهو واضح من خلال معدل النمو السنوي، اذ حققت الصادرات انخفاض في سنة ٢٠٠٩ بمعدل نمو سنوي بلغ (-33.59)، وذلك بسبب الوضع المالي المتأزم الناتجة من الازمة المالية العالمية، ومن ثم اخذت بعد ذلك في الارتفاع حتى السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣) بمعدلات نمو سنوية (-4.08، -4.43، -35.29، -18.57) على التوالي بسبب احداث داعش في العراق وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المحلي، اما سنتي (٢٠٢٠، ٢٠١٩) التي حصل فيها انخفاض في الصادرات بسبب انتشار فيروس كورونا الذي ادى الى ركود في الاقتصاد العالمي، ونلاحظ ان سلوك بيانات الاستيرادات هي نفس سلوك الصادرات تقريباً والتي مرت بنفس الاسباب الرئيسية اعلاه، وقد حقق الميزان التجاري العراقي فائضاً في اغلب السنوات باستثناء السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠١٥، ٢٠٢٠)، بسبب ارتفاع الاستيرادات العراقية عن الصادرات.



المطلب الثاني: تحليل واقع التبادل التجاري العراقي الايراني

تطورت العلاقات التجارية العراقية الايرانية بشكل كبير وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣، إذ يرتبط العراق بالعديد من النشاطات التجارية مع ايران، لذا سنوضح في هذا المطلب واقع التبادل التجاري بين العراق وايران من صادرات واستيرادات وحجم التجارة الدولية بينهما للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

التبادل التجاري العراقي الايراني للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

حجم التبادل التجاري (مليون دولار)	الميزان التجاري العراقي (مليون دولار)	استيرادات العراق من ايران (مليون دولار)	صادرات العراق الى ايران (مليون دولار)	الفترة الزمنية
٣٩٤	-344	369.0	25	٢٠٠٤
1367.7	-1099.7	1233.7	134	٢٠٠٥
1753.4	-1683.4	1718.4	35	٢٠٠٦
1933.9	-1749.9	1841.9	92	٢٠٠٧
4185.8	-4051.8	4118.8	67	٢٠٠٨
4622.9	-4496.9	4559.9	63	٢٠٠٩
4584.6	-4492.6	4538.6	46	٢٠١٠
4859	-4611	4735.0	124	٢٠١١
5761.4	-5595.4	5678.4	83	٢٠١٢
5325	-5189	5257.0	68	٢٠١٣
6242	-6122	6182.0	60	٢٠١٤
6256	-6156	6206.0	50	٢٠١٥
6014	-5904	5959.0	55	٢٠١٦
8834.6	-8680.6	8757.6	77	٢٠١٧
4088.4	-4043.4	4065.9	22.5	٢٠١٨
2604	-2583.4	2593.7	10.3	٢٠١٩
1293.8	-1262.8	1278.3	15.5	٢٠٢٠
2202.3	-2136.3	2169.3	33	٢٠٢١
3845	-3813	3829	16	٢٠٢٢



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات، وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، من خلال الارتباط بالموقع:

<https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01-32>

- قيمة كل عنصر في عمود الميزان التجاري الايراني = صادرات العراق الى ايران - استيرادات العراق من ايران
- قيمة كل عنصر في عمود حجم التبادل التجاري = صادرات العراق الى ايران + استيرادات العراق من ايران
يتضح من الجدول (٢)، ان هنالك تذبذب في سلوك بيانات الصادرات العراقية الى ايران ما بين ارتفاع وانخفاض، اذ حققت عام ٢٠٠٤ (25) مليون دولار، في حين حققت (16) مليون دولار في عام ٢٠٢٢، اما الاستيرادات العراقية الى ايران فقد حققت ارتفاعات من عام ٢٠٠٤ بقيمة (369.0) مليون دولار الى عام ٢٠١٢ بقيمة (5678.4) مليون دولار، في حين اصبحت السلسلة الزمنية غير مستقرة ما بين ارتفاع وانخفاض بين عامي (٢٠١٣-٢٠٢٢)، ونلاحظ ان الميزان التجاري العراقي الايراني قد حقق عجزاً لصالح العراق وفائضاً لصالح ايران في جميع سنوات الدراسة، وهذا العجز بسبب ارتفاع الاستيرادات العراقية من ايران مقابل انخفاض الصادرات، وان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد حقق ارتفاعات من عام ٢٠٠٤ بقيمة (394) مليون دولار الى عام ٢٠١٢ بقيمة (5761.4) مليون دولار، الا ان السلسلة الزمنية اصبحت غير مستقرة ما بين ارتفاع وانخفاض بين عامي (٢٠١٣-٢٠٢٢).

المبحث الثالث: التحليل القياسي للدراسة

تطرقنا في المبحث الاول الى الجانب المفاهيمي والنظري للعلاقات الاقتصادية الدولية والميزان التجاري وعلاقته بالصادرات والاستيرادات للدولة، وقد خرجنا بنتيجة من هذا التحليل بأن هنالك علاقة عكسية (سالبة) بين استيرادات الدولة وميزانها التجاري، في حين ان هنالك علاقة طردية (موجبة) بين صادرات الدولة وميزانها التجاري، اما في هذا المبحث، سنختبر هذه العلاقات الاقتصادية النظرية ما بين العراق وايران، ومن خلال دراسة قياسية واحصائية، اذ يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج قياس التدفقات التجارية من صادرات واستيرادات بين العراق وايران وقياس الاثر على الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، وذلك لإثبات الفرضية النظرية.

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

سيتم في هذا المطلب، تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (الميزان التجاري العراقي، الاستيرادات العراقية من ايران، الصادرات العراقية الى ايران، الناتج المحلي الاجمالي العراقي، سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، الاستقرار السياسي في العراق) للكشف عن اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بطريقة ديكي فولر (ADF) قبل تقدير النموذج الاحصائي، لذا يجب على



متغيرات السلاسل الزمنية للنموذج الاحصائي ان تكون مستقرة، وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات بأخذ الفرق الاول لها عن بيانات المتغيرات الاصلية حتى تصبح مستقرة^(١).
اولاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية
يمكن اختبار السكون للسلاسل الزمنية لـ(ADF) من خلال الجدول التالي:

جدول (3)

نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

اختبار ديكي فولر (ADF)		اسم المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-4.156910	-3.717141	الميزان التجاري
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-1.850154	-2.148167	الاستيرادات
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%
-6.329383	-3.655408	الصادرات
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%
-2.811115	-1.189013	الناتج المحلي الاجمالي
-3.710482	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%
-0.954926	-2.620768	سعر الصرف
-3.690814	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-2.421041	-2.748095	الاستقرار السياسي
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

(١) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، (العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، ٢٠١٥)، ص 74.



يوضح جدول (3)، ان القيم المحتسبة للمتغيرات (الميزان التجاري، الصادرات) في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات تعد ساكنة من خلال عدم وجود جذر الوحدة، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0=0$) ونقبل الفرضية البديلة، في حين ان القيم المحتسبة للمتغيرات (الاستيرادات، الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، الاستقرار السياسي) في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة، لذا نقبل فرضية العدم ($H_0=0$)، وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (ADF) عند الفرق الاول للمتغيرات الاربعة من خلال جدول (4).

جدول (4)

نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات

اختبار ديكي فولر (ADF)		اسم المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-4.247673	-4.145012	الاستيرادات
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-3.501463	-3.639539	الناتج المحلي الاجمالي
-3.733200	-3.065585	القيمة الجدولية: 5%
-3.952993	-3.064220	سعر الصرف
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-4.234197	-4.424824	الاستقرار السياسي
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (٤)، ان القيم المحتسبة للمتغيرات في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (مستقرة) في الفرق الاول من خلال عدم وجود جذر الوحدة، باستثناء متغير (الناتج المحلي الاجمالي)، يكون غير مستقر عند الحد الثابت واتجاه عام فقط، لذا نقبل الفرضية البديلة



$(H_0=1)$ ، وبعد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفرق الاول سنقوم بتقدير النموذج الاحصائي للدراسة.

المطلب الثاني: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الاتي:

١- المتغير التابع: الميزان التجاري العراقي (TB)، هو المتغير التابع في النموذج، وهو الفرق بين الصادرات والاستيرادات العراقية، وقد استخدم الباحث بيانات الصادرات والاستيرادات كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٢- المتغيرات المستقلة:

أ- الاستيرادات العراقية من ايران (M): وهو المتغير المستقل الاول في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الاستيرادات العراقية من ايران كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان الـ (M) ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الميزان التجاري العراقي.

ب- الصادرات العراقية الى ايران (X): وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الصادرات العراقية الى ايران كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان الـ (X) ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الميزان التجاري العراقي.

ت- الناتج المحلي الاجمالي (gdp): وهو المتغير المستقل الثالث في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان الـ (gdp) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الميزان التجاري العراقي.

ث- سعر الصرف (r): وهو المتغير المستقل الرابع في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (سعر السوق) كقيمة مقابل الدولار الامريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، ويفترض الباحث، ان الـ (r) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الميزان التجاري العراقي.

ج- الاستقرار السياسي (PS): وهو المتغير المستقل الخامس في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الاستقرار السياسي في العراق من مؤشر الاستقرار السياسي ضمن مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، ويفترض الباحث، ان الـ (PS) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الميزان التجاري العراقي.

ح- المتغير العشوائي (U_i): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.



المطلب الثالث: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي، لذا تكون العلاقة بين المتغيرات وفق معادلة الانحدار الخطية التالية:

$$TB = B_0 + B_1 M + B_2 X + B_3 GDP + B_4 RE + B_5 PS + U_i$$

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في قياس وتحليل نموذج الميزان التجاري العراقي عند مستوى (5%)، واستخدام اختبار (t) للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين (t) المحتسبة مع (t) الجدولية عند درجة حرية (N - K - 1) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير المتغيرات المستقلة على الميزان التجاري العراقي، اذ هنالك فرضيتان بالنسبة لاختبار (t)، الاولى: الفرضية الصفرية (H₀) او فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، اي ان، (H₀ : B=0)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية اكبر من (t) المحتسبة، والثانية: الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي لا تساوي صفر اي ان: (H₁ : B≠0)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية اصغر من (t) المحتسبة، وقد تمت الاستعانة بمعامل التحديد (R^٢)، كذلك استخدام معامل التحديد المصحح (R^٢—) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية، حيث ان (R^٢) لا يأخذ بنظر الاعتبار النقص في درجات الحرية الناجم عن اضافة متغيرات مستقلة جديدة الى الدالة والذي يسبب ارتفاع قيمة (R^٢) النظرية، ولمعالجة هذه الحالة يتم اللجوء الى معامل التحديد المصحح (R^٢—)^(١)، واختبار معامل تضخم التباين (VIF)، لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلا عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار دارين - واتسون (Durbin - Watson Test)، لتوضيح ما اذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) وقيمه من الفترة السابقة (U_{t-1})، واختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، اي اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، اي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار، كذلك تمت الاستعانة باختبارات (Arch, Harvey, Glejser) لمعرفة ما اذا كان هنالك مشكلة عدم تجانس التباين (Hetero) في النماذج القياسية، حيث انه ان من شروط الانحدار الخطي المتعدد، هو ان يكون تباين الخطأ العشوائي (U_i) حول متوسطة ثابتاً في كل فترة عند جمع قيم المتغيرات المستقلة، بمعنى ان قيم

(١) حسين علي بخيت - سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، (العراق: دار الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)،



(U_i) تتغير في مدى ثابت او حدود ثابتة حول الصفر، ويعني ذلك ان الفرق او المدى بين الحد الاقصى والحد الادنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغيرات المستقلة ثابتة، وهذا الشرط يطبق في الانحدار البسيط والمتعدد^(١)، حيث تستند هذه الاختبارات الثلاثة على مضاعف لاكرانج (LM) وفق الصيغة التالية^(٢):

$$LM = n * R^2$$

n: تمثل عدد المشاهدات

وبعدها نقارن بين قيمة (LM) مع قيمة (Chi-Square) الجدولية فاذا كانت قيمة (LM) اكبر نستنتج ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس بالعكس.

المطلب الرابع: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب، الى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد لمتغيرات الدراسة، وتفسير هذه النتائج احصائياً واقتصادياً، لذاتكون نتائج التقدير لدوال النموذج هي كالاتي:

$$TB = -60.149 + -0.001 M + 0.116 X + 0.214 GDP + 0.034 RE + 2.165 PS$$

t=	-0.962	-0.621	1.032	2.989	1.167	0.151	
VIF=		2.039	1.858	3.032	1.398	2.906	
$\overline{R}^2 =$	0.46	$R^2 =$	0.61	F =	4.070	D.W =	1.4601
LM (Arch)=	1.210	LM (Harvey)=	3.447	LM (Glejser)=	2.828		

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الميزان التجاري العراقي (TB) كمتغير تابع والـ (M, X, GDP, RE, PS) كمتغيرات مستقلة، ويتضح من النموذج اعلاه، ان الـ (M) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-0.001)، وهذا يدل على ان الاستيرادات العراقية ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الميزان التجاري العراقي، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة منخفضة وبالغلة (-0.621) وهي اصغر من (t) الجدولية وبالغلة (2.160) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان الاستيرادات العراقية لها تأثير سلبي وغير معنوي على الميزان التجاري العراقي.

(١) حسام علي داود- خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٣، ص ٨١.
(٢) عمار حمد خلف، مصدر سابق، ص ٤٠-٤١.



اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (X) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان الصادرات في العراق ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.116)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحسوبة منخفضة والبالغة (1.032) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.160) عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على ان الصادرات في العراق لها تأثير ايجابي وغير معنوي على الميزان التجاري العراقي.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثالث (GDP)، فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.214)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحسوبة مرتفعة والبالغة (2.989) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.160) عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي لها تأثير ايجابي ومعنوي على الميزان التجاري العراقي.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الرابع (RE) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان سعر صرف العملة العراقية بالنسبة للدولار يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.034)، أي كلما ترتفع قيمة العملة العراقية بالنسبة للدولار الامريكي كلما ترتفع قيمة الميزان التجاري العراقي، والعكس صحيح، ويلاحظ ان قيمة (t) المحسوبة منخفضة والبالغة (1.167) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.160) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان الـ (RE) لها تأثير ايجابي وغير معنوي على الميزان التجاري العراقي.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الخامس (PS)، فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان الاستقرار السياسي في العراق يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (2.165)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحسوبة منخفضة والبالغة (0.151) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.160) عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على ان الاستقرار السياسي في العراق لها تأثير ايجابي وغير معنوي على الميزان التجاري العراقي.

ويتضح من النموذج اعلاه، ان قيم معامل التحديد (R^2) (0.61)، وهي تشير الى ان نسبة (٦١%) من التقلبات التي تتتاب الميزان التجاري العراقي تعزى الى تقلبات (M,X,GDP,RE,PS)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (٣٩%) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، في حين ومعامل التحديد المصحح (R^2) (0.46)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (4.070) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.03) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة (F) المحسوبة معنوية، وهو ما يدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات



المستقلة على المتغير التابع، اما (D.W)، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.460) وهي اكبر من (DL) والبالغة (0.752) واصغر من (DU) والبالغة (2.023)، مما يدل على وقوعه في المنطقة غير المحسومة، اي عدم التأكد بوجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمه بين قيم المتغير العشوائي، اما بالنسبة الى مشكلة تجانس التباين من خلال الاختبارات (Arch, Harvey, Glejser)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيم Chi-Square الجدولية لفجوات زمنية مختلفة هي اكبر من (5%)، اما بالنسبة الى معامل تضخم التباين (VIF)، فيشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (M,X,GDP,RE,PS) لان معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، اذ يشير البروفيسور (Myers)، اذا كانت (VIF>10) فهناك اشارة الى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات:

- 1- هناك علاقة اقتصادية - تجارية وثيقة بين العراق وايران، وقد اتضح ذلك من خلال الميزان التجاري من صادرات واستيرادات، وبالأخص الاستيرادات العراقية من ايران، مما يعزى ذلك الى اهمية تحليل التدفقات التجارية بين البلدين.
- 2- هيمنة الاستيرادات العراقية من ايران على التبادل التجاري بين البلدين الذي ادى الى عجز تجاري مستمر في الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
- 3- محدودية الصادرات العراقية الى ايران وضعف مساهمتها في تقليل العجز في الميزان التجاري بسبب ضعف الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
- 4- اظهرت البيانات بتذبذب السلسلة الزمنية لفترة الدراسة للمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، والصادرات والاستيرادات، والاستقرار السياسي، وسعر الصرف) في العراق، مما انعكس ذلك بشكل نسبي على عمل الميزان التجاري العراقي.
- 5- بينت نتائج الدراسة من خلال نموذج الميزان التجاري العراقي، ان هناك علاقة اقتصادية ذو دلالة احصائية (طردية موجبة) بين (الصادرات العراقية الى ايران، الناتج المحلي الاجمالي العراقي، سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، الاستقرار السياسي في العراق) كمتغيرات مستقلة مع الميزان التجاري العراقي كمتغير تابع، في حين ان هناك علاقة اقتصادية ذو دلالة احصائية (عكسية سالبة)



بين الاستيرادات العراقية من ايران كمتغير مستقل والميزان التجاري العراقي كمتغير تابع للمدة
(٢٠٠٤-٢٠٢٢).

- التوصيات:

- ١- محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، اذ يؤدي الفساد الاداري والمالي الى اعاقا الاستثمارات والانتاج الوطني، وبالتالي انخفاض الصادرات العراقية وارتفاع الاستيرادات مع ايران والشركاء التجاريون، وعليه فان اي خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي، هو محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق.
- 2- تنويع الشركاء التجاريين من خلال توسيع الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وبالتالي تقليل الاعتماد على السوق الايرانية.
- ٣- تفعيل سياسات احلال الواردات عبر دعم القطاعات الاقتصادية الاربعة في العراق (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات).
- ٤- تعزيز الاستقرار السياسي في العراق الذي يساهم في تحسين بيئة التجارة والانتاج.
- ٥-مراجعة الاتفاقيات التجارية مع ايران وتعديلها بما يضمن توازن المصالح الاقتصادية بين البلدين.
- ٦-تشديد الرقابة على الاستيرادات غير الضرورية التي تضر بالمنتج المحلي، مع وضع برامج حكومية لتشجيع التصدير الى السواق الاقليمية والدولية.

قائمة المصادر

اولاً/ الكتب:

- ١- حسام علي داود- خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، (الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٣).
- ٢- حسين علي بخيت- سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، (العراق: دار الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
- ٣- الدكتور علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، ط١، ٢٠١٤.
- ٤- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، (العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، ٢٠١٥).
- ٥- ا.د هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للتنفيذ الطباعي والتوزيع، دمشق-سوريا، ط١، ٢٠٠٨.

ثانياً/ البحوث والدراسات



- ١- م.د عبد القادر نايف تايه، تأثير الميزان التجاري في القوة الاقتصادية لدول التوازن الاستراتيجي العالمي أنموذجاً أمريكا، روسيا، الصين، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية، العدد (٢٧)، ٢٥-١-٢٥٠٢٥.
- ٢- عمر احمد محمد بابا- عامر سامي منير، اثر صدمات السياسة الإنفاقية على الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت، المجلد ٢٠، العدد ٦٥، ٢٥٠٢٤.

ثالثاً/ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- ١- مجموعة البنك الدولي من خلال الارتباط بالموقع: [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)
- ٢- التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات، وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، من خلال الارتباط بالموقع: <https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01>